

الوجه القانوني للعملات الافتراضية

الأستاذ الدكتور/ كمال أحمد يوسف النيص*

الملخص:

انتشر التعامل بالنقود الافتراضية في كثير من دول العالم (عملة ليس لها وجود مادي يتم تداولها عبر الإنترنت فقط ويتم توليدها من خلال برامج خاصة في الحاسب الآلي)، ومع ذلك لا يزال غالبية الأفراد غير ملمين بخصائص ومزايا ومخاطر هذه العملات، ولذا فقد هدفت الدراسة لبيان حقيقة النقود الافتراضية وأنواعها وخصائصها، مع تحليل أبرز الآثار الاقتصادية الناشئة عن انتشارها واستخدامها كوسيلة دفع حديثة، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها: ضعف البنية التحتية لهذه النقود مما جعلها عرضة لتقلبات حادة في أسعارها عند أدنى المواقف والأحداث الاقتصادية، كما أن عدم وجود جهة مركزية تنظم عمليات إصدارها وتدعمها وتحميها عند الأزمات ساهم في زيادة التذبذبات في أسعار صرفها، وكان من أهم مقترحات الدراسة ضرورة وجود تنسيق وتعاون نقدي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بهذه النقود، مع العمل على صياغة اتفاقيات وقوانين تضبط إصدار هذه النقود وآليات تداولها على المستوى الدولي والاقليمي والوطني، وكذا سرعة قيام سلطة النقد بإصدار توجيهات إرشادية توعوية تبين مخاطر هذه العملات، مع إصدار تعليمات إلزامية تمنع تداول هذه العملات على المستوى الوطني، لحين الوصول لضوابط دولية بشأنها.

الكلمات المفتاحية: عملات افتراضية - تحويلات إلكترونية - عملة رقمية - مخاطر - طبعة قانونية.

*أستاذ القانون الجنائي - جامعة القدس.



The Legal Framework of Virtual Currencies

Prof. Kamal Ahmad Yousef Alnees*

Abstract:

The circulation of virtual money spread in many countries of the world (a currency that does not have a physical presence that is traded over the Internet only and is generated through special programs in the computer), yet most of the individuals are still unfamiliar with the characteristics, advantages and risks of these currencies, and therefore the study aimed to demonstrate The reality of virtual money, its types and characteristics, with an analysis of the most important economic effects arising from its spread and its use as a modern means of payment. The study reached a number of results, the most important of which are: the weak infrastructure of this money, which made it display sharp fluctuations in its prices at the lowest economic situations and events, and that p M The presence of a central authority regulating its issuance, support, and protection in crises contributed to increasing fluctuations in its exchange rates, and one of the most important proposals of the study was the need for international coordination and monetary cooperation that works to put in place frameworks to protect customers with this money, while working to draft agreements and laws that control the issuance of this money And the mechanisms of their circulation at the international, regional and national levels, as well as the speedy issuance of educational guidance by the Monetary Authority indicating the risks of these currencies, with the issuance of mandatory instructions that prevent the circulation of these currencies at the national level, until international controls are reached on them.

Keywords: Virtual Currencies – E-Transactions – Digital Currency – Risks – Legal Nature.

* Professor of Criminal Law, Quds University.

المقدمة

أولاً- موضوع الدراسة:

أثارت العملات الافتراضية أو الإلكترونية أو النقود الرقمية، ضجة وجدالاً واسعين في نطاق التعاملات المالية؛ لما يثور حولها من قضايا فنية وقانونية وشرعية وأمنية، وحول مشروعية التعامل بها من عدمه، فلا يوجد تشريع ينظم تداول العملات الافتراضية والتعامل بها، ولذا فتحدد مدى قانونية ذلك يقتضي الرجوع إلى التشريعات والقرارات التنظيمية القائمة والسارية.

وتشكل العملات أحد أهم وأبرز مظاهر استقلال الدولة، وذلك من خلال استخدامها للقيام باستيراد ما يلزم من احتياجاتها، وتصدير ما يفيض عنها وعليه فهي تستغني عن تبعيتها للغير؛ كون المجتمع بحاجة لأداة للتبادل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهذه الأداة تعتبر مقياساً لسعر السلع والخدمات، وبدون النقود فإن النشاط الانساني وحركة الاقتصاد الوطني والعالمي لا يمكن أن يؤدي وظائفه، وبلا شك فإن تبعية العملة الوطنية وعدم استقلالها الواقعي؛ بل والقانوني، يرسخ لتبعية الدولة ويجعل استقلالها استقلال شكلياً، وعلى الرغم من ازدياد الدول المستقلة، فإن تعدد العملات النقدية التي يتم التعامل بها بين الدول وتحكم بعض الدول والمؤسسات في تحديد قيمتها يشكل عائقاً أمام إنشاء السوق الحرة^(١).

ثانياً- إشكالية الدراسة:

لدراسة اشكاليات عدة في مقدمتها؛ انتقاء التقنيات الكافية المنظمة للمسألة محل البحث في ظل تعاضم انتشارها وتوغل أبعادها، ثاني هذه الاشكاليات هي انغماس هذه العملات في الجهالة.

(١) د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية بين الشريعة والواقع، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة "مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل"، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٦٥٤).

ثالثاً- أهداف الدراسة:

يشق البحث طريقه إلى النور شاحداً بذلك همم المسؤولين، ومبيناً تبعات المسألة وأبعادها للمتعاملين بهذه العملات بصفة خاصة، ولأفراد المجتمع بصفه عامة عبر تسليط الضوء على أبرز ما يحيط بالعملات الافتراضية في جانبها القانوني من مسائل بغرض اللحاق بركب هذه العملات، بعدما أضحت واقعاً ملموساً يُراودنا مهما حاولنا غض الطرف عنه.

ضف إلى ذلك التصدي المباشر للمسائل محل التناول بالبحث والتأصيل في سبيل الوصول إلى أنسب الرؤى المقضية إلى نتائج محددة وتوصيات مستندة في ذلك إلى أسس قانونية وعملية وواقعية رصينة.

رابعاً- منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة العملات الافتراضية من الناحية القانونية التطرق إلى بعض المسائل التي لا يتصور أن يكتمل بناء بهذه الأوصاف بدونها؛ وهي تساؤلات منطقية سيسعى البحث للإجابة عليها وهي: ماهية العملات الرقمية، ثم طبيعتها القانونية، مع بيان ما يميزها عن غيرها من العملات وما آلية عملها.

يضاف على ما سبق فإن البحث سلك طرق أخرى مجيباً على بعض التساؤلات ذات الصلة؛ ما مدى قانونية العملات الافتراضية من الناحيتين النظرية أو الواقعية؟ وهل توجد إمكانية تطبيق قواعد القانون على هذه العملات؟ وماهي مواقف دول العالم والمنظمات الدولية؟ وهل من دور للتعاون الدولي بخصوص العملات الافتراضية في ظل ما بين هذه العملات وفكرة العالمية من تشابك؟ وهل توجد سبل محددة لهذا التعاون؟

يضاف إلى ما سبق طرق البحث بعض التساؤلات المفصلية التي شغلت -وما فتأت تشغل- بال الكثيرين، ولقد حرصت على وضع كل تساؤل منها في مكانه المناسب بالبحث في تسلسل منطقي، وبحسب ما يخدم أجزاء البحث، ووازي ما سبق السعي صوب الوصول إلى إجابات قانونية أو منطقية أو واقعية عن هذه الأسئلة، ووفق ما كان ملائماً.

خامساً- منهج الدراسة:

بُنيت الدراسة -وهي في سبيل معالجة الموضوع- على ثلاث مناهج، حسب ما كان منها مُعيناً ومناسباً لموضوع البحث؛ أولهما: هو المنهج المقارن؛ إذ أثرى الدراسة إجراء المقارنة بين مواقف العديد من الدول من مسألة العملات الافتراضية من زاوية مدى قانونيتها، ثم الوقوف عند مواقف بعض هذه الدول تحديداً، حسب ما ارتأته مثيراً للأهمية، وداعياً لذكره.

وثانيهما: هو المنهج التحليلي؛ إذ سعت الدراسة إلى إجراء تحليل مناسب للمسائل التي كانت محللاً لذلك، مع عرض بعض الآراء التي خدمت البحث، وبُينت ما أُقيمت عليه من حجج أيما وجدت.

وثالثهما: هو المنهج التأصيلي؛ وذلك عبر إجراء التدقيق والملاحظة لبعض التطبيقات من خلال دراستها وتحليلها، ثم محاولة الوصول إلى قواعد عامة تحكمها.

سادساً- خطة الدراسة:

وبعد سعي حثيث وبحث دقيق كي يخرج موضوع الدراسة إلى النور-يحدوني الأمل في أن يجد فيه القارئ ضالته-جاءت منهجية الدراسة كما يأتي:
المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية.
المبحث الثاني: مدى قانونية العملات الافتراضية.

المبحث الأول

ماهية العملات الافتراضية

تمهيد وتقسيم:

ارتأيت أنه من الأنسب عدم الخوض في الدراسة دون التوقف عند قليل من معالمها بالبيان؛ ولذلك عُنون المبحث الأول بالعنوان المذكور باعتباره قد جاء مُعبداً طريق المبحث الثاني الذي هو صلب الموضوع.

ولقد تناول المبحث الأول ماهية العملات الافتراضية، وطبيعتها القانونية، مميّزاً بينها وبين غيرها من العملات في مطلب أول، ومبيّناً خصائص هذه العملات من منظور مالها وما عليها في مطلب ثانٍ، ومستوفّقاً عند آلية عملها في مطلب ثالث، ولتكون الصورة قد وضّحت في ذهن القارئ على نحو يُمكن من الدخول حينئذ في لبّاب الموضوع.

المطلب الأول

ماهية العملات الافتراضية وطبيعتها القانونية

من المتعارف عليه في وقتنا الحالي هو وجود نوعين من العملات أحدهما التقليدية والأخرى الرقمية، فبالنسبة للعملات التقليدية تكون خاضعة لحكومة محددة بمعنى أنها مركزية ولا يتم نقلها إلا عن طريق البنوك، وبالنسبة للعملات الرقمية تختلف عن العملات التقليدية في كل الجوانب.

وتعدّ العملة الافتراضية واحدة من أكبر الظواهر المالية في وقتنا الراهن، ففي حين فجر ارتفاع قيمتها السوقية الصاروخي أحلام الثراء السريع لدى الكثيرين أثار المخاوف من انفجار فقاعة المضاربة الضخمة في هذه السوق.

والعملة الافتراضية ليس لها وجود ملموس، ولا يمكن رصد حركتها بالأسواق الدولية لكونها تتداول عبر الأشخاص والمؤسسات عن طريق الإنترنت، وتستخدم التشفير وقاعدة بيانات تسمح بتحويل الأموال بسرعة وسرية خارج نظام الدفع المركزي التقليدي، وتتميز بأنها عملة لا مركزية؛ أي لا يتحكم بها غير مستخدميها، ولا تملك رقماً متسلسلاً ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية كالعملات التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت دون وجود فيزيائي لها، وبالتالي تم تجاوز نظام التداول النقدي التقليدي بعملة غير ملموسة، بعيدة عن أعين السلطات الرسمية، أو وجود تغطية من الذهب أو عملات أجنبية تدعمها وإعادة الناس إلى عالم بلا قيود. ونتناول البحث في هذا المطلب ببيان ماهية العملات الافتراضية في الفرع الأول، ثم توضيح أبرز ما قيل عن طبيعتها القانونية، ومميزاً عقب ذلك أبرز خصائص هذه العملات التي تميزت بها دوناً عن غيرها.

الفرع الأول

ماهية العملات الافتراضية

ونستعرض هنا مفهوم العملات الافتراضية ونشأتها وأشهر أنواعها، مخاطرها، ومميزاتها:

أولاً- التعريف: أعطيت عدة تعريفات للعملات الافتراضية ونقتصر على ذكر أكثرها دقة وإحاطة بالمفهوم:

فالعملة الافتراضية عملة رقمية مجهولة المنشأ، كونها لا تملك رقما متسلسلا، ولا أية وسيلة أخرى تتيح تتبعها، وقد وسمت بالافتراضية نسبة إلى الواقع الافتراضي، بعد أن انتشرت تقنية الافتراضية وبدأت تحاكي الواقع، وكأنها حقيقة، وهي لا تعدو كونها وحدات رقمية مشفرة، لاعتمادها على مبادئ التشفير، ومن ثم فليس لها وجود مادي محسوس، بل ينحصر وجودها في الوسط الافتراضي، فلزم كون الإنترنت وسطاً للتداول بها، ولا يعرف شيء عن الجهات التي تصدر هذه العملات ومثيلاتها، وهي عملة غير مغطاة بأصول ملموسة، وإصدارها غير مقيد بقيود أو ضوابط البنوك المركزية، لاعتمادها في ظهورها وتداولها على فضاء مطلق عبر الشبكة العالمية "الإنترنت"، فخرجت بذلك سلطات الجهات الرقابية والهيئات المالية، سواء في ذلك العلمية منها والمحلية^(٢).

وعرفت المفوضية الأوروبية "العملة الافتراضية" بأنها "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة"^(٣).

وقد عرّفها البنك المركزي الأوروبي بأنها: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً"^(٤).

(٢) د. علي أحمد المهدي، د. اسماعيل كاظم العيسوي، أبعاد العملة الافتراضية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة "مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة"، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٥٢١).

(٣) European Commission "proposal for European parliament and council Directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money institution", Brussels, 1998, COM (98)727, p.72

(٤) محمد ربيع محمد صابر الحافي، العملات الرقمية بين الشريعة و الواقع، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات

وقد تم تعريفها كذلك بأنها: "عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية، ويتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها"^(٥).

وتم تعريفها في كتاب (ثورة سلسلة الكتل - Revolution Blockchain) على يد الكاتب دون تابسكوت وأخية على أنها عبارة: "عن دفتر حسابات إلكتروني غير قابل للتلاعب به للمعاملات الاقتصادية التي يمكن برمجتها، ليس لتسجيل المعاملات المالية فقط، بل لكل شيء له قيمة".

بمعنى أن كل تعامل اقتصادي أو مالي يحدث على النظام يتم تسجيله وتشفيره في كتلة، وربطها بالكتل الأخرى لتكوين سلسلة الكتل.

ولوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع القيمة السوقية لتلك العملات بمعدلات عالية، وتداولها بدرجة تفوق الاستثمارات في العملات الورقية، ما دفع كثيراً من المسؤولين الحكوميين في العالم إلى التحذير من مخاطر تداولها، في ظل عدم وجود ضوابط قانونية تحمي المستثمرين.

إن التحول الرقمي صار واقعاً ملموساً في العديد من التعاملات المالية، وأنه لا شك بأن العملات الرقمية ستصبح بديلاً لنظيرتها التقليدية في المستقبل القريب، وأنه في ظل عدم معرفة مصدر هذه العملات ومن يقف وراءها، وعدم إمكانية تتبع عملية تداولها، ستظل الثقة بها مهزوزة؛ لذا من الضروري وضع تشريعات وضوابط قانونية تنظم عملية تداولها، لحفظ حقوق المتعاملين بها.

الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص (٤٣٠).

European Central Bank (1998), "Report on electronic money". Frankfurt, Germany, August, p.7.

(٥) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يناير، ٢٠١٧م، ص (٢١-٢٢).

إن العالم منقسم حول هذه العملات، فالبعض يراها مستقبلاً حتمياً، وفريق آخر يعتبرها نوعاً من الاحتيال، وستنتهي عاجلاً أم آجلاً، لافتاً إلى أن هناك ما يقارب ١٨٠٠ عملة إلكترونية حالية، قيمتها السوقية نحو ٢٥٦ مليار دولار، وتمثل عملة «بيتكوين» ٤٢% منها.

وعليه فقد أثارت العملات الافتراضية أو الإلكترونية أو النقود الرقمية، ضجة وجدالاً واسعاً في نطاق التعاملات المالية، لما يثير حولها من قضايا فنية وقانونية وشرعية وأمنية، وحول مشروعية التعامل بها من عدمه.

ثانياً- التطور التاريخي للعملات الافتراضية^(٦):

في العام ١٩٧٧م ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي ليونارد أدلمان وأدي شامير وروناuld ريفست في معهد ماساتشوستس للتقنية والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من ٣ أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم. الفائدة من هذه الخوارزمية التي شكلت النواة الأولى لهذه العملات

(٦) عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي: التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م، ص (٧-٩). د. كمال النص: دور العملات الافتراضية في تمويل الارهاب، "بحث مقدم للندوة العلمية حول "العملات الافتراضية وسيلة لتمويل الإرهاب"، والتي نظمها معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، رام الله -فلسطين، ٢٠١٩م، ص(٨-٩). د. طارق محمد السقا، بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٨٥٢-٨٤٣). د. عويسي أمين، د. معتوق جمال، د. العيفة عبد الحق، مستقبل النقود في العالم الإسلامي "الدينار الإسلامي المشفر"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٨٨٨).

Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz: National Security Implications of Virtual Currency, Examining the Potential for Non-state Actor Deployment, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2015, P(5).

هي أنها تسمح بتلقي الإيرادات والأموال عن طريقها، بعدها بسنوات طويلة وبالضبط عام ١٩٩٣ اخترع عالم الرياضيات ديفيد تشوم "E-cash"، ما يقال بأنها أول عملة مشفرة إلكترونية وهي التي اعتمدت على التشفير. وبعدها عمل ديفيد تشوم على جمع الأموال لتمويل فكرته ونجح بالطبع في إنشاء شركة "DigiCash" التي تدير هذه العملة الرقمية المركزية، إلا أنه وبسبب تأخر التجارة الإلكترونية وعدم تناميها كثيرا في ذلك الوقت لم يتمكن من إقناع الشركات والتجار باستخدام عملته.

خلال ١٩٩٧م اخترع آدم باك نظام للحد من البريد الإلكتروني المزعج ويدعى Hashcash وهو الذي تم دمجها أيضا في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية مع تطويره بالطبع.

خلال ١٩٩٩م تم إطلاق أول بنك إلكتروني ونحدث عن باي بال الذي يساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت وقد عزز نجاحه وإقبال الناس عليه في التأكيد على ضرورة إطلاق عملات رقمية وإلكترونية تستخدم في تحويل الأموال.

في أكتوبر ٢٠٠٨م وفي ظل الأزمة العالمية المالية نشر شخص مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو ورقة يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية. كما تم إنشاء البلوك تشين من طرف شخص مجهول والذي يقال أيضا أنه يمكن أن يكون اسمًا مستعارًا لمجموعة من الأشخاص عملوا على هذه التقنية التي أثارت أنظار البنوك والمؤسسات المالية.

عام ٢٠٠٩م وبالضبط خلال شهر يناير تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء بيتكوين من تعدين ٥٠ وحدة منها وبعدها بأيام تمت أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وهال فيني.

عام ٢٠١١م وصل سعر بيتكوين إلى ١ دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة "MTGOX" وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة. بعد ذلك بدأت تظهر عملات رقمية جديدة منافسة للعملة الأصلية ومبنية على البلوك تشين مع قدوم كل واحدة منها بتقنية بلوك تشين مخصصة ومطورة ومعدلة لصالحها، وضمن هذه الأسماء نجد الريبل "XRP" التي تأسست عام ٢٠١٢م ثم لايتكوين والإيثريوم، وهذه الأخيرة تأسست عام ٢٠١٥م حتى أصبح عددها أكثر من ١٥٩٠ عملة رقمية الآن.

ثالثاً- أشهر أنواع العملات الافتراضية:

خلال سنوات النجاح للعملة الافتراضية تم إصدار عملات رقمية أهمها: البيتكوين، الاثيريوم، البيتكوين كاش، البيتكوين جولد، الريبل، الداش، المونيرو وغيرها من العملات الرقمية ليصل عددها اليوم إلى أكثر من ١٨٠٠ عملة رقمية، والعملات الافتراضية الأكثر شيوعاً^(٧):

١-بيتكوين: العملة الرقمية الأولى.

٢-إثيريوم: عملة اقتربت من الاكتمال قابلة للبرمجة تتيح للمطورين بناء مختلف التطبيقات والتقنيات الموزعة التي لن تعمل مع بيتكوين.

(٧) عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، مرجع سابق، ص(٧-٩). د. كمال النيص، مرجع سابق، ص(٨-٩). د. عبد العزيز شويش عبد الحميد، د. ابراهيم محمد أحمد، أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٧٨٢-٧٨٣). د. نصر الدين أحمد محمد سراج، محدثات الإفصاح عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٩٤٩-٩٥٠). د. مراد بن صغير: الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٥٧١-٥٧٢). عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يناير، ٢٠١٧م، ص(٢٩-٣٠).

Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz, Op. cit., P(8-9), P(5-14).

٣-ريل: على عكس معظم العملات الرقمية، فإنها لا تستخدم بلوكتشين من أجل التوصل إلى إجماع الشبكة على نطاق واسع للمعاملات. بدلاً من ذلك، يتم تنفيذ عملية إجماع تكرارية، مما يجعلها أسرع من بيتكوين ولكن أيضًا يجعلها عرضة لهجمات الاختراق.

٤-بيتكوين كاش: هي ناتج انقسام كلي لبيتكوين وتدعمها أكبر شركة تعدين بيتكوين وشركة لتصنيع رقائق أسيك لتعدين بيتكوين. ولم يفت على تواجدها إلا شهرين فقط حتى ارتفعت بالفعل إلى أعلى خمس عملات رقمية من حيث القيمة السوقية.

٥-نيم: على عكس معظم العملات الرقمية الأخرى التي تستخدم خوارزمية إثبات العمل، فإنها تستخدم إثبات الأهمية، الأمر الذي يتطلب من المستخدمين بالفعل تملك كميات معينة من العملات من أجل أن يكونوا قادرين على الحصول على عملات جديدة. وهي تشجع المستخدمين على إنفاق أموالهم وتتبع المعاملات لتحديد مدى أهمية مستخدم معين لشبكة نيم بشكل عام.

٦-لايتكوين: هي عملة رقمية تم إنشاؤها بنية أن تكون "الفضة الرقمية" مقارنةً بوصف بيتكوين بأنها "الذهب الرقمي" وهي أيضًا ناتج انقسام كلي لبيتكوين، ولكن على عكس سابقتها، يمكنها توليد الكتل أربع مرات أسرع وتتمتع بأربع مرات الحد الأقصى لعدد العملات بعدد يبلغ ٨٤ مليون.

٧-أيوتا: وتسمى تكنولوجيا دفتر الحسابات المتقدمة لهذه العملة الرقمية "تانغل" وهي تلزم المرسل في أي صفقة بالقيام بدليل على العمل يوافق على صفتين. وهكذا، أزلت أيوتا المعدّنين المكرسين من هذه العملية.

٨-نيو: هي شبكة العقد الذكية التي تسمح لجميع أنواع العقود المالية وتطبيقات الأطراف الثالثة الموزعة ليتم تطويرها على رأسها. ولديها العديد من الأهداف نفسها مثل إيثيريوم، ولكن تم تطويرها في الصين، الأمر الذي قد يعطيها بعض المزايا بسبب تحسن العلاقة مع الهيئات التنظيمية الصينية والشركات المحلية.

٩-داش: هي شبكة من مستويين. المستوى الأول هو القائمون بالتعدين الذين يعملون على تأمين الشبكة وتسجيل المعاملات، في حين أن الثانية تتكون من "عقد رئيسية"

تقوم بترحيل المعاملات وتمكين معاملات من نوع "الإرسال الفوري" و"الإرسال الخاص". والأول أسرع بكثير من بيتكوين، في حين أن الأخير مجهول تماماً.

١٠- **كتوم**: هي اندماج بين تقنيات بيتكوين وإيثريوم تستهدف تطبيقات الأعمال. وتفتخر الشبكة بامتلاكها موثوقية بيتكوين، في حين تسمح باستخدام العقود الذكية والتطبيقات الموزعة، كثيراً مثلما يكون عليه الأمر ضمن شبكة إيثريوم.

١١- **مونيرو**: عملة رقمية ذات قدرات على إجراء المعاملات الخاصة، وهي واحدة من المجتمعات الأكثر نشاطاً، ويرجع ذلك إلى انفتاحها ومزايا التركيز على الخصوصية.

١٢- **إيثريوم كلاسيك**: نسخة أصلية من إيثريوم. وقد حدث الانقسام بعد أن تم الاستيلاء على منظمة ذاتية الحكم لامركزية مبنية على أساس شبكة إيثريوم الأصلية.

١٣- **عملة داج كوين Dagcoin**: هي عملة رقمية مشفرة، تعتبر الأسرع في التحويل والتداول في العالم، وبأقل عمولة، وأول عملة رقمية معترف بها من قبل حكومة إستونيا والعالم، ويوجد فريق كامل ومتطور ليس عليهم إلا التطوير المستمر لعملة داج كوين وفق تصارع المستقبل، وهي عملة إلكترونية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى، مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية. ومن أبرز مميزات هذه العملة أنها إلكترونية مسجلة قانونياً ويعرف أصحابها على عكس البتكوين، وتتداول داج كوين عبر الإنترنت فقط، عدد فئاتها تسعة مليارات وحدة.

رابعاً- **عملة البيتكوين (Bitcoin) كأحد أهم العملات الافتراضية:**

البيتكوين وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، تسميتها تتألف من (بيت BIT) و (كوين COIN) أي عملة وقد طرحت للتداول لأول مرة في عام ٢٠٠٩م بهدف تغيير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها شبكة الويب أساليب النشر وفق ما عبر عنه القائمون عليها، وهي عبارة عن عملة إلكترونية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق رئيسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عبارة عن عملة افتراضية بشكل كامل، يتم تداولها عبر الإنترنت فقط دون وجود فيزيائي أو حسي لها،

كما تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها مثل أي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية. فهي تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب؛ بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون الحاجة إلى امتلاك حساب بنكي، بدأ استعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية في بعض الدول^(٨).

-بماذا تختلف عملة البيتكوين (Bitcoin) عن العملات المعروفة؟

تختلف عملة البيتكوين (Bitcoin) عن باقي العملات كاليورو والدولار؛ بأنها عملة إلكترونية بشكل كامل، يتداولها الناس عبر شبكة الويب فقط دون وجود فيزيائي لها، حيث لا تطبع أو تصك. وهي عملة لا وجود لأي سيطرة عليها فهي تنتج بشكل رقمي من قبل الناس والشركات من دون أي تدخل من قبل جهات مالية أو مصرفية أو رقابية، وتحويل العمليات يتم بدون وجود وسيط (أي بدون تدخل البنك) وبدون رسوم تحويل وبدون الحاجة لاستخدام اسمك الحقيقي، وباتت مقبولة لدى الكثير من التجار، كما يمكن استخدامها لشراء الأشياء بشكل إلكتروني.

كما أن أجهزة الصراف الآلي للبيتكوين لم تنتشر بعد في كثير من المناطق حول العالم، كذلك تتيح هذه العملة للمتطرفين الاحتفاظ بالمال وتحويله دون سلطة مركزية.

(٨) د. عويسي أمين، د. معتوق جمال، د. العيفة عبد الحق: مستقبل النقود في العالم الإسلامي "الدينار الإسلامي المشفر"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٨٩٠). جوشوا بارون، وآخرون، مرجع سابق، ص(١١-١٢).

- تمييز العملات الافتراضية عن غيرها^(٩):

وجه الاختلاف	العملات الافتراضية	العملات الإلزامية أو التقليدية
طريقة وجودها	رقمية افتراضية مشفرة	مادية فيزيائية
نطاق استخدامها	عالمي	ترتبط بدولة او مجموعة دول "اليورو"
طريقة عرضها	تعرض على الأشخاص في عملية التعدين وبرامج التعدين	تعرض بواسطة البنوك المركزية
كيفية ضخها	تضخ مباشرة في سوق العملات الرقمية	تضخ في الاقتصاد من خلال السندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى
مدى تأثيرها بالاقتصاد المحيط	لا تتأثر بالسياسة النقدية إلى حد بعيد	تتأثر بشكل مباشر بالتضخم وبأسعار الفائدة
طريقة إصدارها	عن طريق التعدين	من قبل الحكومات

- أهداف التعامل بالعملة الافتراضية:

في ضوء ما تقدم فإن أهداف التعامل بالعملة الافتراضية يمكن حصرها في الآتي^(١٠):

١- ترسيخ ثورة العصر الرقمي، وتحقيق الديمقراطية المالية.

^(٩) د. محمد مطلق محمد عساف: "من التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية سوق العملات الافتراضية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية بعنوان "الصيرفة الاسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول، نابلس، فلسطين، ٢٠١٨م، ص (٧-٨). د. عبد العزيز شويش عبد الحميد، د. ابراهيم محمد أحمد، مرجع سابق، ص (٧٨٤). د. أحمد إبراهيم دهشان، مرجع سابق، ص (٨٣٣). د. طارق محمد السقا، مرجع سابق، ص (٨٥٤). د. أحمد معبوط، مرجع سابق، ص (٣٨٦).
^(١٠) د. علي أحمد المهداوي، د. اسماعيل كاظم العيساوي، مرجع سابق، ص (٥٢٢).

- ٢- الاستقلال عن البنوك المركزية والمؤسسات المالية الوطنية والدولية، والتخلص من رقابتها.
- ٣- تشكيل نظام نقدي افتراضي موازٍ للنظام النقدي التقليدي الدولي.
- ٤- تحقيق عالمية النقد الافتراضي، وعالمية التداول به، من خلال العالم الافتراضي.
- ٥- تجاوز مخاطر التداول بالعملة التي تصدرها الحكومات، كخطر تضخم العملة، وما ينتج عنه من انخفاض قيمة العملة وارتفاع قيم السلع والخدمات.
- ٦- ترسيخ الملكية الخاصة المحضة، ومن آثار ذلك رفض مفهوم المشاركة في تلك الملكية تحت مسمى الرسوم والضرائب والعمولات.

المطلب الثاني

خصائص العملات الافتراضية

توجد بعض السمات التي تنطبق على العملات الافتراضية ولا تنطبق على غيرها؛ وقد أثرت ألا أتناولها تحت بند مزاياها وعيوبها؛ لأن القول نسبي مرن؛ فما قد يراه البعض ميزة قد يراه الآخر بمثابة خلل فيها، وفي تعبير أدق وعلى حد تعبير كريستين لا جارد مدير صندوق النقد الدولي، والتي اختزلت الموقف بقولها: "إن سبب جاذبية الأصول المشفرة، أو ما يسميه البعض العملات المشفرة، هو نفسه ما يجعلها أصولاً خطيرة"^(١١).

وعليه توجد بعض الخصائص التي تتسم بها العملات الافتراضية والتي نتناولها "أولاً"، وكذا بعض المخاطر المحيطة بها "ثانياً"؛ وثالثاً: مميزات العملات الافتراضية، ومخاطر الاستثمار في العملات الافتراضية "رابعاً" وقد سعت لإجمالها على النحو التالي:

(١١) د. هايدي عيسى حسن علي حسن، الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٦٩٩).

أولاً- الخصائص التي تتسم بها العملات الافتراضية:

١-العالمية: فهي لا ترتبط بنطاق جغرافي معين، ولا تنتمي لدولة معينة، ولا يقوم بطباعتها بنك مركزي معين، وعلى خلاف التعاملات البنكية الاعتيادية فإن عمليات البيع والشراء تتسم بالسرية والأمان، ولا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها، كما يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ بدون أن تكون متصلة باسم أو عنوان^(١٢).

٢-سرعة تحويل المال وانخفاض قيمة الرسوم: فبدلاً من الحاجة إلى وسيط لنقل المال، الذي يقوم بخصم نسبة منه، تتم هذه العملية من خلال رمز العملة بدون وسيط وتسمى بـ P2P أو الند بالند، إلى جانب أنه لا يمكن تجميدها أو مصادرتها، ويمكن مبادلتها بالعملات الورقية مثل الدولار واليورو من خلال عمليات مُشَفَّرة عبر الإنترنت^(١٣).

٣-صعوبة التعقب: والتي تعد من أهم الميزات التي تجعل هذا النمط من العملات جاذبة للعناصر الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة، حيث يصعب تعقب تلك المعاملات بغرض تحديد الأطراف، والجهات المتعاملة، وغموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل^(١٤).

(١٢) د. حكوم السنية، د. بأحمد رفيس، مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البتكوين أنموذجاً) دراسة شرعية اقتصادية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٩٢٣). د. لمياء محمد رسلان: مالية العملات الافتراضية وآثارها الشرعية" حالة البتكوين نموذجاً"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة " مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٤٦١).

(١٣) د. حكوم السنية، د. بأحمد رفيس، مرجع سابق، ص(٩٢٤).

(١٤) د. أكرم عبد الرزاق جاسم المشهداني: العملات الافتراضية، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد (٢٦)، العدد الأول، ٢٠١٨م، ص(٢٠).

- ٤- اللامركزية: وهذا يعني انها لا تخضع لرقابة البنك المركزي أو غيره من البنوك ولا تنقيد بمواعيد رسمية وذلك لإمكانية تداولها ساعة ٢٤ باليوم وسبعة أيام بالأسبوع وهذا يجعل استخدامها متاح على مدار الوقت.
- ٥- سهولة الانضمام: سهولة الحصول عليها من خلال إنشاء حسابات على الإنترنت.
- ٦- السرية التامة: يعتمد النظام الرقمي على إخفاء المعلومات عن كل التعاملات المالية الافتراضية وعن المتعاملين^(١٥).
- ٧- الشفافية التامة: وذلك بسبب حفظ كل الحركات المالية والمتعاملين بها في دفتر حساب هو "البلوك تشين"^(١٦).
- ٨- رمزية رسوم التحويل: بالمقارنة مع رسوم التحويل بين البنوك التجارية فالتحويلات المالية بالعملات الافتراضية منخفضة جدا أو معدومة^(١٧).
- ٩- سهولة عملية التحويل والاستقبال المالي^(١٨): تتطلب عمليات التحويل ثنائي وذلك للاعتماد على نظام رقمي متطور وسهل الاستخدام.
- ١٠- عدم القابلية للرجوع: يعمل نظام تحويل العملات الافتراضية في طريق واحد بحيث لا يمكن إعادتها إلى مرسلها إلا في حاله إعادة المرسل اليه.
- ١١- حرية الدفع: من الممكن إرسال واستقبال أي مبلغ من الأموال لحظيًا؛ من أو إلى أي مكان في العالم، وفي أي وقت فلا حد زمني أو مكاني يحددها.
- ١٢- مخاطر أقل للتجار: تعد سرية العملات وعدم قابلية استرجاع المعاملات الافتراضية إلا من خلال قيام المرسل اليه بإرجاعها وسيلة آمنه في التعاملات التجارية^(١٩).
- ١٣- الأمن والتحكم: يتمتع مستخدمو العملات الافتراضية بالتحكم الكامل في معاملاتهم؛ ومن المستحيل للتجار أن يفرضوا غنوة رسومًا غير معلن عنها أو غير مرغوب بها، كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى^(٢٠).

(١٥) د. لمياء محمد رسلان: مرجع سابق، ص(٤٦١). ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد، مرجع سابق، ص(٥٠٤).

(١٦) د. حكوم السنية، د. بأحمد رفيس، مرجع سابق، ص(٩٢٤).

(١٧) د. لمياء محمد رسلان، مرجع سابق، ص(٤٦١).

(١٨) ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد، مرجع سابق، ص(٥٠٤).

(١٩) د. حكوم السنية، د. بأحمد رفيس، مرجع سابق، ص (٩٢٤).

(٢٠) د. أحمد معبوط، مرجع سابق، ص(٣٨٦).

١٤-التقلب: يشهد مجتمع العملات الافتراضية عادة تحركات سعرية كبيرة ومفاجئة، ولكنها رغم ذلك تظل جاذبة.

١٥-استحالة تزوير هذه العملة^(٢١).

١٦-اتساع حجم التداول التجاري.

١٧-رفع مستوى التعليم التقني والتكنولوجي.

ثانياً- مخاطر العملات الافتراضية:

ثمة مخاطر تنتج عن التعامل بهذه العملات يتعين الإشارة إليها كي تكتمل محاور الفكرة في ذهن القارئ، وعليه فمن أبرز مخاطر العملات الافتراضية^(٢٢):

١-المخاطر التنظيمية: وذلك من خلال استغلال العملات الافتراضية في صفقات

غير مشروعة؛ كغسل الاموال، التهرب من الضرائب، وأي نشاطات احتيالية أخرى.

٢-المخاطر المتعلقة بالحماية: تشكل البيئة الحاضنة للعملات الافتراضية وذلك

خلال الجرائم التي ترتكب في العالم الرقمي؛ كالقرصنة، الفيروسات، خلل التشغيل.

٣-مخاطر التأمين: إن عدم وجود قيمة موازية للعملات الافتراضية كالذهب مثلاً

يشكك في الضمانات الائتمانية للعملات على عكس العملات التقليدية.

٤-مخاطر الاحتيال: هناك فرص كبيرة لسوء استغلال العملات الافتراضية من خلال

الوسائل الاحتيالية.

٥-مخاطر السوق: تعتمد العملات الافتراضية على عدد مستخدميها تناسباً طردياً؛

بحيث كلما زاد عدد المستخدمين ازداد سعرها والعكس صحيح، وهذا يشكل إحدى

المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة.

٦-مخاطر الضرائب: إن بقاء التعاملات التجارية بالعملات الافتراضية طي السرية

يجب البيانات الحقيقية التي بناء عليه تفرض الضرائب، وبالتالي لا تتمكن الدولة

من استيفاء حقها من الضرائب بالإضافة إلى عجزها عن حماية الاستثمار.

٧-مخاطر الخسارة: إن البيئة التي تعمل بها العملات الافتراضية محفوفة بالمخاطر

وبالتالي في حالة الخسارة لا يمكن الحصول على تعويض.

(٢١) ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد، مرجع سابق، ص(٥٣١)

(٢٢) د. أحمد إبراهيم دهشان، مرجع سابق، ص(٨٣٧-٨٣٩). د. لمياء محمد رسلان، مرجع

سابق، ص(٤٦٢). د. مراد بن صغير، مرجع سابق، ص(٥٨٢-٥٨٣).

٨-الفقدان أو السرقة: يمكن فقدان العملة الرقمية من خلال الخرق الأمني، أو خطأ المستخدم، أو الفشل التكنولوجي في محفظة العملة الرقمية، فعند حدوث ذلك، فلا يمكن استعادة العملة الرقمية، نشير الى أن هناك مخاطر عدة ترتبط بتداول هذه العملات في ظل عدم وجود ضوابط، منها إمكانية قرصنة مقاصات هذه العملات، مشيراً إلى أن عمليات القرصنة التي تعرضت لها قدرت بنحو ١,٧ مليار دولار منذ عام ٢٠١١م، ولا توجد ضمانات لحماية أموال المستثمرين من عمليات القرصنة التي تتزايد باستمرار.

٩-الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به: عموماً، يمكن لشخص ما حصل بطريقة احتيالية على بيانات الملكية الخاصة بصاحب محفظة النقود الرقمية -مثل كلمة السر- أن ينفق منها، حينئذ لا يمكن عكس المعاملات في معظم العملات، حتى لو كانت نتيجة الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به.

١٠-الخطأ في معالجة المعاملات: في حالة تنفيذ مدفوعات بطريق الخطأ، مثل الدفع إلى مستفيد آخر، أو تحويل مبلغ غير صحيح، أو عدم إتمام المعاملة في الوقت المناسب، بسبب خطأ منصة محفظة العملة أو غيرها من الأسباب الفنية، فإنه في معظم أنظمة العملات الرقمية، لا يمكن عكس المعاملة الخطأ، ولا يكون للمتعامل حق الرجوع إلى الأطراف الأخرى.

١١-أخطاء مرتبطة بمنصات التعامل: لا تتوفر آلية تأمين لتعويض أصحاب المحافظ في حالة إخفاق المنصة الإلكترونية التي تنفذ عمليات المحفظة، أو في حال الأعطال التي لا يمكن معها الوصول إلى المحفظة.

١٢-قابلية الاستخدام لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية المتصلة بالإنترنت: العملات الرقمية هي عملات مُشفرة، يتم تسجيل المعاملات والتعريف بهوية المستخدمين فقط من خلال «عناوين» رقمية افتراضية تصدرها أنظمة التعامل بالعملات الرقمية، والتي لا يمكن أن تعكس الهوية الحقيقية للمتعاملين.

على هذا النحو، تعتبر معاملات العملات الرقمية أكثر مجهولية من الأنواع الأخرى من وسائل الدفع عبر الإنترنت، لذلك يمكن إساءة استخدام العملات الرقمية، كوسيلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وغير ذلك من أشكال النشاط غير المشروع؛ نظراً لصعوبة تتبع معاملات العملة الرقمية، مما يجعل التعامل أكثر قابلية للاستخدام من قبل غاسلي الأموال أو ممولي الإرهاب.

هذه الثغرات ليست نظرية فقط، ولكن تم استغلالها بالفعل في الممارسة العملية، فالعملات الرقمية غالباً ما تكون «العملة» المفضلة في النشاط الإجرامي المتصل بالإنترنت.

ثالثاً - مميزات العملات الافتراضية^(٢٣):

- ١- السرعة الفائقة، حيث يتم تحويل ما تريد من مال في أقل من ثواني، على عكس طريقة البنوك التقليدية التي تستغرق فترات طويلة قد تصل إلى أيام.
- ٢- التكلفة المنخفضة جداً، حيث تكلفة عمليات تحويل الأموال بالبيتكوين تقريباً مجانية أو مبلغ لا يذكر.
- ٣- الحماية والشفافية، حيث أن كل عملية اقتصادية أو مالية يتم حفظها في كتلة وتوزيعها على ملايين الحواسيب حول العالم، مما يجعل عملية اختراقها مستحيلة عملياً، كما أن العملية المالية تتم أمام العالم كله مما يجعل محاولات التلاعب بها مستحيلة.

٤- لا مركزية: أي غير تابعة لأي بنك مركزي.

رابعاً - ماهي مخاطر الاستثمار في العملات الافتراضية^(٢٤):

- ١- عدم وجود جهة رسمية مؤسسة: لا يوجد أي جهة رسمية أو حكومية تنظم عملية التداول بهذه العملة، وإنما أسسها مبرمج ياباني باسم مستعار، وهو أمر مقلق ولا يعطي أي ضمانات، ومن الممكن أن يحظر التداول بها في أي لحظة، وعندها ستخسر كل أموالك.

إن من المخاطر كذلك عدم وجود جهة مشرفة على عمليات التداول التي تتم جميعها عبر الإنترنت دون وسيط، ما يجعل أموال المستثمرين على المحك، خصوصاً أن ٥٦% من شركات تداول هذه العملات أغلقت خلال أربعة أشهر من

(23) Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz, Op. cit., P(8-9).

د. جمال عبد العزيز عمر العثمان: الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف التشريعي منها، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٦٠٠-٦٠١).

(24) Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz, Op. cit., P(8-9).

الإعلان عنها، وتبين أن كثيراً منها كان يقوم بالتلاعب، في ظل عدم توافر غطاء لحماية المتداولين، لافتاً إلى أنه مقابل كل عملة رقمية تتجح وتجد طريقها للتداول، هناك خمس عملات فاشلة.

٢- قيمة العملة متأرجحة ومعرضة للسرقة: تتعرض العملة الافتراضية لمخاطر سعر صرف الدولار وباقي العملات الأجنبية من الإيداع إلى السحب وتقلبات ارتفاع وانخفاض أسعار العملات. إضافة إلى أن هذه العملة لا تعتمد على دولة ما أو اقتصاد حقيقي؛ لذلك لا أحد يستطيع أن يضمن قيمة فعلية أو حقيقية لها، وإنما تتغير قيمتها بحسب عدد المتداولين وهو أشبه بالاستثمار في سوق الأسهم وهو أمر بالغ الخطورة. أموال وأرباح البيتيكوين المودعة عرضة للسرقة من خلال القرصنة حتى من محفظة الوسيط الرقمية.

٣- عمليات غسل أموال وتمويل الإرهاب: يعد هذا النوع من العملات هدفاً رئيسياً للأنشطة الإجرامية العالمية؛ وهذا لأنها غير قابلة للتتبع، وبإمكان أي شخص يستطيع شراء هذه العملة وتحويلها وإعادة بيعها بسهولة، فهذا يفتح الباب لعمليات غسل أموال وتمويل الارهاب وهو أمر بالغ الخطورة أيضاً، وقد تنورط في إحدى الصفقات دون أن تدري^(٢٥).

٤- بيع ممنوعات: في الآونة الأخيرة قامت المباحث الفيدرالية الأمريكية بغلق موقع يقوم ببيع الممنوعات عن طريق قبول عملة البيتيكوين، وصودر أكثر من ٢٨,٥ مليون دولار، وهو أمر يدعو للقلق، وقد يضع علامات استهزام على كل من يستخدم هذه العملة.

٥- إفلاس شركات المحافظ: لأنها عملة افتراضية فلا بد من وجود محفظة إلكترونية، ومنذ عام تقريباً أعلنت إحدى أكبر شركات المحافظ الإلكترونية إفلاسها في اليابان، ما أدى إلى خسارة العديد من المتداولين لأموالهم بشكل كامل، ولم يعوضوا؛ لأن هذه الشركات تعمل بدون ضمانات بنكية أو حكومية.

^(٢٥) سلوى محمود أبو ضيف احمد: النقود الالكترونية وأثرها على المعاملات المالية "دراسة فقهية واقتصادية"، المجلة العلمية لجامعة ٦ أكتوبر، مجلد (٤)، العدد (١)، الصفحات (٨٣-٩١)، ٢٠١٧م، ص (٨٨).

Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz Op. cit., P (20-21).

المبحث الثاني مدى قانونية العملات الافتراضية

تمهيد وتقسيم:

مما لا شك فيه أن الوضع القانوني للعملات الافتراضية يختلف من دولة لأخرى، وذلك لاختلاف النظم الاقتصادية والمالية لكل دولة منها من تشدد، ومنها من قنن ذلك بشكل جزئي ومنها من جرم التعامل بها، وعليه نستعرض في هذا المبحث الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية في مطلب أول، ونتناول موقف بعض الدول في نظرتها لهذه العملات في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية

تختلف الأوراق النقدية عن بقية انواع الاوراق التي تمثل قيمة معينة ويتم التعامل بها فهي تختلف عن الأوراق التجارية والأوراق المالية، ولعل جوهر هذا الاختلاف هو إصدار هذه العملة بقانون، وطبعها بشكلية معينة تصدر عن البنك المركزي وهو ما يجعلها ملزمة القبول لدى الفرد بحيث لا يستطيع أحد رفضها في التعامل، إن هذا الاختلاف يثير تساؤلاً حول طبيعة القيمة المالية المخزنة إلكترونياً، ذلك أنها قد تصدر من البنك المركزي، وقد تصدر من مؤسسات مالية أخرى، وهو ما يجعل عدها نقوداً يلزم الأفراد بقبولها في التعامل أمراً محل نظر.

لذا أثارت الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية جدلاً كبيراً فيما بين فقهاء القانون، على الرغم من اتفاقها على أهمية هذه النقود في التجارة الإلكترونية، وانحصر وجه الخلاف في أنه هل من الممكن أن تؤدي النقود الإلكترونية نفس الوظائف التي تؤديها النقود الحقيقية؟ وهل هي نوع جديد من النقود أم أنها واحدة من النقود الورقية أو الافتراضية؟

من الملاحظ حدوث تطور تدريجي لموقف المشرع من العملات الافتراضية أصدرت "السلطة المصرفية الأوروبية" عدة بيانات إخبارية بشأن العملات الافتراضية، وكان أولها في ديسمبر ٢٠١٣م حيث حذرت الجمهور من هذه العملات، مع التأكيد

على عدم خضوعها لأي تنظيم خاص، وإن تداولها يعرض مستعملها لأخطار متنوعة^(٢٦).

ونظرًا لأهمية موضوع العملات الافتراضية فقد استمرت "السلطة المصرفية الأوروبية" في توجيهاتها وبياناتها، وفي ٤ يوليو ٢٠١٤م نشرت بيانًا اختياريًا وتقدم من خلاله؛ إجراء تحليل معمق للأخطار الناتجة عن التعامل بالعملات الافتراضية، واعتماد منهجية تدريجية على المستوى التنظيمي، وأشارت إلى أن العملات الافتراضية تتميز في انخفاض تكلفتها، ومن ناحية أخرى فإن مخاطرها المالية والتقنية المرتبطة بها كبيرة، وهذا كله نتيجة لغياب التنظيم القانوني الملائم للتعامل مع العملات الافتراضية^(٢٧).

وعليه، فالملاحظ أن موقف "السلطة المصرفية الأوروبية" مر بمرحلتين؛ الأولى تعاملت بحذر شديد مع هذا النوع من العملات نظرًا لحدوثها، ولما أظهر تبادلها من أخطار مالية وتقنية وتجارية وقانونية، وفي المرحلة الثانية انتقلت إلى التعامل مع الواقع الاقتصادي والمالي الذي فرضته عليها منصات التعامل بالعملات الافتراضية، مما جعلها تدعو إلى الإتيان بتنظيم خاص وبشكل تدريجي.

وفي تطور آخر قدمت "محكمة العدل الأوروبية" في قرارها بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥م توضيحًا مهمًا بخصوص الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية؛ حيث أكدت بواسطته على أن: "الإعفاءات الواردة النص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٣٥) من التوجيه الأوروبي رقم (2006/112/CE) الصادر عن المجلس الأوروبي بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦م بشأن النظام الموحد للضريبة على القيمة المضافة، تطبق على العملات التقليدية والعملات الرقمية التي لها صفة وسيلة أداء قانونية، إذ تجد هذه العملات مصدر قوتها في العلاقة التعاقدية التي تربط أطراف المعاملة".

^(٢٦) محمد الهادي المكنوزي، صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية "دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي والأوروبي"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م، ص(٥٣٤).

^(٢٧) المرجع سابق، ص(٥٣٥).

وعرف القانون الأوروبي تطوراً هاماً ابتداء من سنة ٢٠١٨م، حيث اعتمد تعريفاً شاملاً للعملات الافتراضية بواسطة التوجيه رقم (٢٠١٨/٨٤٣)، والذي نص على أنه: "يتعلق مصطلح عملة افتراضية بالتمثيل الرقمي لقيمة غير موزعة أو مضمونه من طرف مصرف أو مصرف مركزي أو سلطة مركزية أو سلطة عامة، والتي لا ترتبط بعمله قانونية، ولا تحظى بالنظام القانوني لعملة وطنية أو أجنبية، غير أنها رغم ذلك تقبل من طرف أشخاص يتمتعون بالشخصية القانونية على أساس أنها وسيلة للمبادلة، والتي يمكن تحويلها وتخزينها ومصادرتها إلكترونياً".

ومما لا شك فيه أن التحول الإيجابي لموقف الاتحاد الأوروبي جاء استجابة للمستجدات التشريعية والتنظيمية، التي عرفت العملات الافتراضية في كثير من الأسواق المالية المنافسة.

ومن الملاحظ أن أبرز الخطوات التي اتخذتها فرنسا والذي يعد استشارة لأهمية تنظيم العملات الافتراضية القرار رقم (١٣-٢٠٠٣) الصادر بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٠٣م عن "لجنة التنظيم المصرفي والمالي"، حيث اعتبرت من خلاله العملات الافتراضية "سند دين قائم على الثقة"، مما يؤدي بشكل رضائي وخاص إلى إنشاء نوع جديد من العملات، فهذا القرار الأولي، ساهم حينئذ في توضيح الخصائص العامة للعملات الافتراضية، وفي تقديم تكييف مبدئي لطبيعتها القانونية؛ حيث اعتبر المصرف المركزي الفرنسي في ديسمبر ٢٠١٣م "البتكوين عملة افتراضية غير منظمة، مما يحرمها من الاستفادة من الأحكام القانونية المتعلقة بالسعر الرسمي للعملة"^(٢٨).

بعد ذلك اعتمدت "سلطة المراقبة الحذرة" التابعة للمصرف المركزي الفرنسي بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٤م الموقف رقم (٠١-P-٢٠١٤) الذي يلاحظ عليه أنه يتطابق تماماً مع البيانات الإخبارية المشار إليه أعلاه الذي أصدرته "السلطة المصرفية الأوروبية"، وأخذ بعين الاعتبار أن "المصرف الفرنسي" عاد ليوزع بياناً إخبارياً بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٨م أكد بواسطته على أن كل أنواع العملات الافتراضية المتداولة في العالم عبارة عن أصول مشفرة لا تستخدم للوظائف الأساسية للعملات، مما يعكس الموقف الحذر للسلطات المصرفية الفرنسية من التعامل بهذا النوع من العملات، وانسجاماً مع هذا التوجه، وسبق لـ "سلطة الأسواق المالية الفرنسية" أن

(٢٨) محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص(٥٣٦-٥٣٧).

نشرت بياناً اختيارياً بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٤م بخصوص ما سمته بـ "خريطة ٢٠١٤ المتعلقة بالأخطار والتوجهات في الأسواق المالية، فبعدما عدت فيه إيجابيات العملات الافتراضية والمتمثلة في انخفاض تكلفة المعاملة، وسرعة التنفيذ والصفة شبه الدولية والمستقلة عن النظام المصرفي التقليدي، بينت أيضاً من خلاله؛ أن التعامل بهذا النوع من العملات يشكل أحد عوامل عدم الاستقرار المالي، كما أنها مصدر لأخطار قانونية وتنظيمية في ظل افتقادها لإطار تشريعي، إضافة إلى أخطار أخرى تظهر على مستوى السوق أو السيولة والمحاسبة وفي حالات الامتناع عن التنفيذ^(٢٩). إن الاستنتاج الأساسي الذي يمكن الوصول إليه هو افتقار العملات الافتراضية لتنظيم قانوني يصعب من تحديد طبيعتها القانونية؛ من أجل هذا، وكخطوة استباقية، تدخلت السلطات المصرفية الفرنسية لعرض رقابة على منصات تداول العملات الافتراضية، مع ربط الآثار الناتجة عن التعامل بهذا النوع من العملات ببعض النصوص القانونية، خاصة تلك المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

من خلال متابعة القوانين المتعلقة بالعملات الافتراضية فإنه حتى اللحظة لم يتم الاتفاق على تكييف قانوني للعملات الافتراضية؛ وذلك نظراً للاختلافات العديدة من نواح متعددة؛ حيث يعدها البعض "عملة" والبعض الآخر "سلعة"....، وعليه نتناول بشيء من التفصيل الآراء التي قيلت في التكييف القانوني للعملات الافتراضية وهي:

أولاً- العملات الافتراضية "عملة": حيث تعد إحدى طرق الدفع وبدلاً للعملات التقليدية، وهذا ما يمكن استنتاجه من أن عدداً كبيراً من المحلات التجارية اعتمدته كأداة للدفع، وبما أن العملات الافتراضية "عملة" فينبغي ألا تفرض عليها ضريبة^(٣٠).

(٢٩) المرجع سابق، ص(٥٣٧-٥٣٨).

(٣٠) د. محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ٢٠٠٣م، ص ٢٩، م. نسرين عبد الحميد نبيه، الجانب الإلكتروني للقانون التجاري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ٣٥-٣٦.

ترى الدول التي صرحت باعتمادها كالألمانيا ومتدولي هذه العملات، أنها عملة وحججهم تتمثل في^(٣١)؛ إن المتعاملين بها تعارفوا عليها بأنها عملة، أي إنها مغطاة بسلة عملات، يمكن الشراء بها، مما يدل على أنها ذات قيمة، تؤدي وظيفة النقود من حيث اعتبارها مخزناً للقيمة، تعمل وفق آلية العملات الحقيقية من حيث الإصدار والتداول والتسعير لقيمتها.

في المقابل فإن المتعارف عن العملات "التقليدية" المتداولة وحتى يطلق عليها عملة، فإنها تتميز بالعديد من الخصائص المميزة لها ومنها: خزين القيمة، ولها قوة إيرادية، ووسيلة دفع وشراء، وبيع وتداول، وتتمتع بالغطاء المالي والمعنوي من دولة الإصدار، وهذا بلا شك لا يتوافر في العملات الافتراضية والتي تفتقر لهذه الخصائص.

وعليه لا تعتبر العملات الافتراضية كسائر العملات التقليدية وذلك للأسباب الآتية^(٣٢):

- النقود تشكل مظهراً من مظاهر السيادة لدى الدولة، وذلك أن حق إصدار النقود محصور بالدولة، بل هو أبرز وأهم واجباتها الاقتصادية ووظائفها السلطانية المالية.
- العملات الافتراضية لا تعبر عن قيمة سيادية؛ لأنها لا تصدر عن أي بنك، كما لا تخضع لأي تنظيم أو رقابة من بنك أو مؤسسة مالية.
- إصدار العملات الافتراضية هو من أفراد مجهولين بأسماء مستعارة وغير حقيقية، دون أي ضوابط أو قواعد تنظيمية لإصدارها، لأن الهدف من إصدارها هو تحقيق الربح سواء من عملية الإصدار في حد ذاتها أو من عمولات التمويل، مما قد يشجع على النصب والاحتيال المالي، فضلاً عن استعمالها لأعمال غير مشروع كغسل الأموال.

ثانياً- العملات الافتراضية "سلعة": التكييف الأقرب حسب هذا الرأي أن العملات الافتراضية هي "سلعة"؛ وذلك لأن قيمة العملة الافتراضية لا ترتبط حصراً بأداء

(٣١) د. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨م، ص (٥١)، د. علي أحمد المهداوي، د. إسماعيل كاظم العيساوي، مرجع سابق، ص(٥٢٤).

(٣٢) سلوى محمود أبو ضيف أحمد، مرجع سابق، ص(٨٨). محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص(٥٧٩-٥٨٠).

اقتصاد معين، كما أنه ليس للتغيرات في أسعار الفائدة وزيادة الإمدادات النقدية سوى تأثير غير مباشر على قيمتها، فهي سلعة كونها ليست صادرة عن أي بنك مركزي أو مؤسسة مالية فهي عبارة عن سلعة محل بيع وشراء. ونشير إلى أن اليابان اعتمدت هذه الطبيعة القانونية، فمنحت "Bitcoin" صفة السلعة أو الشيء الخاضع للضريبة^(٣٣).

من الملاحظ أن العملات الافتراضية لا تتمتع بقيمة في ذاتها المجردة، كما أن تعريف السلعة هي كل شيء ماعدا الأثمان، وقد أريد للعملة أن تكون ثمنًا، فلا يصح أن تعامل معاملة السلعة؛ لأن المفروض أنها لا تقصد لذاتها^(٣٤).

بلا شك فإن القصد من وراء إنشاء العملات الافتراضية كان اعتبارها ثمنًا وليس أن تكون سلعة؛ لأنه ليس لها قيمة مجردة في ذاتها، فضلاً على أن تعريف السلع هي كل ماعدا شيء الأثمان، وما يجري من تداولها وقبولها كأثمان للمبيعات وذلك ليس بقصد ذاتها وإنما تعبر عنه من فقيمة نقدية لأحدى العملات الحقيقية المعروفة كالดอลลาร์ واليورو أو الدولار أو غيرها، ولا شك أن هذا هو ضابط الفرق بين النقد وسائر الأموال^(٣٥).

وعليه فهذا الرأي يقر بأن التعامل مع العملات الافتراضية يتم في المقام الأول بالنظر إليها على أنها سلعة، أي أنه استثمار عائده من المضاربة على ارتفاع وخفض قيمتها^(٣٦).

ثالثاً- العملات الافتراضية "أداة تبادل وليست أداة دفع": حيث إن أدوات التبادل هي التي تتطلب عملية إضافية من قبل مصدريها تتمثل في الدفع النهائي، فالشيك مثلاً هو أداة تبادل، أما أداة الدفع فلا يتم بعدها أي مطالبة قانونية، والعملية الافتراضية ليست أداة تبادل ولا أداة دفع نهائي؛ لأنه لا يتم إلغاء قيمتها حتى لا تنسخ من أداة

(٣٣) د. علي أحمد المهداوي، د. إسماعيل كاظم العيساوي، مرجع سابق، ص(٥٢٥).

(٣٤) ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد، مرجع سابق، ص(٥٣٠).

(٣٥) محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص(٥٧٨).

(٣٦) د. هايدي عيسى حسن علي حسن، مرجع سابق، ص(٦٩٩).

إلى أداة كما يحصل عن طريق طرف ثالث متحكم في الحوالات النقدية الصادرة عن بطاقة الفيزا مثلاً^(٣٧).

ووسائل التبادل "أدوات الدفع الأولي كالشيكات وبطاقات الائتمان" وإن كانت تؤدي إلى العملية المالية؛ إلا أنها تتطلب عملية إضافية من قبل مصدريها تتمثل في الدفع النهائي، والذي لا يتم بعده أي مطالبه قانونية، ولا شك أن العملات الافتراضية بمفهومها العام ووصفها الحالي لا تعتبر أداة تبادل ولا أداة دفع نهائي، لأنه لا سبيل لتحصيل الأموال "النقود الحقيقية" في آخر المطاف، بمعنى لا يتم توفير هذه النقود لصالح الجهة المستفيدة، حتى لا تنتسخ من أداة إلى أداة^(٣٨).

رابعاً- العملات الافتراضية وسيلة دفع في شكل نقود خاصة: يبدو أن التكيف الأقوى وهو ما رجحه الكثير من أن العملات الافتراضية تعتبر وسيلة دفع ونقود جديدة من نوع خاص، نظراً لإمكانية قيامها بشكلها الحالي بجزء من وظائف النقود، فضلاً عن تعامل كثير من الأفراد والمتاجر والمواقع الإلكترونية بها، في انتظار ضبطها ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لتداولها باعتراف وموافقة المؤسسات المالية وحكومات الدول، وفي انتظار ذلك تظل العملات الافتراضية في رأينا تفتقد للمقومات القانونية والتنظيمية والفنية لاعتبارها عملية قابلة للتداول بصفة رسمية وشرعية، إن إمكانية قيامها بوظائف النقود، ولو بشكل جزئي بالشكل الحالي وبشكل أكبر مستقبلاً، ويتم إذا خضعت للمتطلبات القانونية والأمنية وتم تدارك العيوب التقنية، وهذا يؤدي إلى اعتراف الدول بوجودها في الأسواق ضمن الأطر والأنظمة الحاكمة لكل دولة^(٣٩).

وعليه نرى، أنها عملة خاصة تتطور خارج نطاق سلطة الدولة، ودون المرور بالمسالك المعتمدة لتداول العملات التي لها سعر قانوني، وفي مجال جغرافي أكثر اتساعاً، من خلال استعمالها لشبكات مفتوحة بشكل يجعلها لا تحتاج إلى الاستعانة بوسيط، فافتقاد العملات الافتراضية لتنظيم قانوني محكم أدى إلى احتدام النقاش الفقهي بخصوص طبيعتها القانونية بالرغم من تقديم العديد من التكييفات القانونية،

(٣٧) د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧٧، و د. شريف غنام، محفظة النقود الإلكترونية "رؤية مستقبلية"، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ٢٠٠٣م، ص ١١٩. ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد، مرجع سابق، ص (٥٣٠).

(٣٨) محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص (٥٣٧-٥٣٨).

(٣٩) ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد، مرجع سابق، ص (٥٣١).

غير أن الحقيقة القانونية الوحيدة التي يمكن الجزم بها، أن تداول العملات الافتراضية يُعتبر تصرفًا قانونيًا يدخل في دائرة الأنشطة التجارية المنصبة على التعامل بالأموال المعنوية وتقديم الخدمات المالية^(٤٠).

المطلب الثاني

الموقف الدولي والوطني تجاه العملات الافتراضية

تمهيد وتقسيم:

أدت التطورات في صناعة العملات الرقمية إلى استجابات متنوعة من المشرعين في مختلف أنحاء العالم، فركزت كل جهة على جزء معين من عالم التشفير، وفي مجال تداول هذه العملات تركز القوانين على الطريقة التي يتم بها تداول العملات الرقمية، وقد بدأت بعض الدول في إصدار قوانين جديدة في هذا الإطار، ونستعرض مدى الاستجابة الدولية للعملات الافتراضية من خلال الفرع الأول، ونتناول عددًا من النماذج العربية في التعامل مع العملات الافتراضية في الفرع الثاني.

الفرع الأول

مدى الاستجابة الدولية للعملات الافتراضية

نظرًا لطبيعة العملات الافتراضية وعدم وجود بنك مركزي أو مؤسسة حكومية أو دولية رسمية تصدر هذه العملة، وتنظم تعاملاتها فهي لا تخضع لأي تشريع وليس لها أي إطار أو حماية قانونية، وبالتالي يتعين من أجل تحديد طبيعتها القانونية أن نبين حجم ودرجة تبنيها من قبل أفراد المجتمع الدولي؛ حيث إن حادثة العملات الافتراضية وتعقيدها التقني، وكونها غير مدعومة من البنوك المركزية أو أية جهة رقابية حكومية مثل العملة التقليدية، كان موقف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية متباينًا بشأن السماح باستخدامها وتداولها، ولمواجهة مثل هذه المستجدات اتخذت مجموعة من التدابير تقدمت بها هيئات عالمية كانت بدورها متباينة بين مرحب بهذه العملات ومتشائم منها:

^(٤٠) محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص (٥٣١-٥٣٢).

-صندوق النقد الدولي: صرحت أمينته العامة "كريستين لا غارد": "أن الصندوق نظر في مسألة العملات الرقمية بشكل عام دون تقييمات تتعلق بمناطق معينة، ونرى أن هناك منافع قد تحققها العملات المشفرة والتكنولوجيا التي تقوم عليها... لكن هذه العملات يمكن أن تشكل مخاطر كبيرة باعتبارها أدوات محتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والاحتيال، ونحن نرى -على لسان لا غارد دائماً- أن العملات المشفرة ينبغي أن تخضع لإجراءات تنظيمية ورقابية ملائمة، ومن أهم هذه التحديات التي ستواجه السلطات في أي بلد، هي كيفية احتواء المخاطر دون خلق الابتكار، ويمكنها اعتماد مناهج تنظيمية ورقابية محددة في التعامل مع العملات المشفرة بناء على تقييمها للمخاطر وسيكون من الضروري في هذا الصدد زيادة المناقشات وتوثيق التعاون على الصعيد الدولي"^(٤١).

ألمانيا: تعد أولى الدول التي اعترفت رسمياً بأن البيتكوين نوع من النقود الالكترونية، وهو ما سمح للحكومة الألمانية بفرض ضريبة على أرباح الشركات التي تتعامل بهذه العملات، كما منحت محكمة العدل الأوروبية هذه العملة بعض الشرعية في أكتوبر ٢٠١٥م، عندما حكمت باعتبار البيتكوين عمله تقابل السلعة، وبالتالي فهي معفاة من ضرائب القيمة المضافة عندما يبادل اليورو مقابل البيتكوين^(٤٢).

-الصين: حيث كانت من أكبر أسواق العملات الافتراضية في العالم، فقد منعت التعامل بالبيتكوين في أواخر عام ٢٠١٧م على الرغم من أنها تتطلع قبل هذا التاريخ لأن تكون رائدة تكنولوجيا البلوك تشين^(٤٣).

-أمريكا: منعت البيتكوين مع إمكانية تتبع الأشخاص الذين يقومون بطرح تداولات بها تزويراً أو تعاملات غير مسجلة لأنها تؤثر على استقرار السوق^(٤٤).

-صندوق النقد العربي: وهو الذراع الفني في المجال المالي والنقدي لجامعة الدول العربية، له موقف واضح حول هذه العملات لصعوبة تحديده في هذه المرحلة من التعامل مع العملات الافتراضية، وقد صرح رئيس مجلس الصندوق خلال الدورة

(٤١) عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، مرجع سابق، ص(٢٤). هايدي عيسى حسن علي حسن، ص(٧١٦).

(٤٢) د. بلاق محمد، مرجع سابق، ص(٥٥٥).

(٤٣) د. بلاق محمد، مرجع سابق، ص(٥٥٥). د. طارق محمد السقا، مرجع سابق، ص(٨٧٠).

(٤٤) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، مرجع سابق، ص(٤٤-٤٥).

العادية (٤١) لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة: "إن التنامي الكبير في استخدام العملات الافتراضية في الآونة الأخيرة يفرض تحديات على البنوك المركزية العربية، ولعل تنامي استخدام العملات الافتراضية بما في ذلك على صعيد التحويلات عبر الحدود وتداعيات ذلك على استقرار القطاع المالي والمصرفي، يفرض تحديات على المصارف المركزية"^(٤٥). هذه بعض النماذج التي تبين التباين الواضح في المواقف اتجاه العملات الافتراضية والتي تعكس حجم التخوف الذي يحيط بسوق هذه العملات، وهو ما يبرر رفض غالبية الدول لها.

الموقف التشريعي للدول من العملات الافتراضية:

تنقسم الدول في شأن الموقف من العملات الافتراضية وفقاً لما تم نشره في موقع "هاو ما تش" مدعوماً بخريطة توضح مدى قبول مختلف الدول حول العالم للعملات الافتراضي "البيتكوين خصوصاً" بين الدول التي تحظر هذا النوع من العملات، والدول التي وضعت قيوداً على تنظيم استخدامها، والدول الداعمة والمؤيدة لاستخدامها، وكذلك الدول التي اتخذت موقفاً محايداً من هذه العملات^(٤٦):

- تعتبر روسيا أكبر الدول التي تحظر العملات الافتراضية وبشكل خاص عملة البيتكوين تليها بوليفيا والإكوادور وأفغانستان والجزائر والمغرب.

- دول وضعت قيود على تنظيم استخدامها: الصين، المكسيك، زامبيا، موريشيوس، وجزر المالديف، والسعودية، ومصر.

- الدول الداعمة للعملات الافتراضية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، البرازيل، تشيلي، جنوب أفريقيا، كوبا، آيسلندا، النرويج، اليابان ونيوزلندا، وبريطانيا، إيرلندا، فرنسا، إيران، تركيا، تايوان، هونج كونج، ليبيا، العراق.

- الدول التي اتخذت موقفاً محايد من العملات الافتراضية: كازخستان، الهند، باكستان، كينيا، الجابون، فنزويلا، كولومبيا، بيرو، بارجواي، الأرجنتين، فيتنام، ماليزيا، إندونيسيا، وتونس.

- الموقف الرسمي: لا يوجد تشريع يجرم التعامل بالعملات الافتراضية.

(٤٥) د. بلاق محمد، مرجع سابق، ص(٥٥٥).

(٤٦) محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص(٦٠٤).

-أطلقت البنوك المركزية باعتبارها الجهات العليا المختصة بتنظيم القطاع المصرفي^(٤٧) تحذيراتها بشأن التعامل بالعملات الافتراضية. أما من الناحية الشرعية:

فقد أصدرت دار الإفتاء بيانًا تحرّم فيه تداول العملة الرقمية المشفرة "بيتكوين"، والتعامل معها بالبيع والشراء والإجارة والاشتراك فيها، وقال مفتي مصر، إن السبب يعود إلى "عدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومغارها وقيمتها، فضلًا عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول"^(٤٨).

رغم تحذيرات البنك المركزي المصري المتكررة من التعامل بالعملات الافتراضية مثل "البيتكوين"؛ فإن الوضع على أرض الواقع يشير إلى اختراق المصريين هذا المجال بقوة من خلال وسطاء داخل وخارج مصر، وبالرغم من تحذيرات البنك المركزي المصري من التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المشفرة ومنها البيتكوين؛ إلا أن ذلك لم يمنع ظهور بوادر انتشارها في مصر.

وأرجع البنك المركزي ذلك إلى عدم اتخاذ إجراءات حاسمة نحو إقرار عدم مشروعية هذه العملات؛ حيث لم تعلن الحكومة المصرية أو مجلس النواب عن إصدار قانون يمنع رسميًا التعامل بالبيتكوين أو غيره من العملات الرقمية، ويفرض

^(٤٧) جاء نص تحذير سلطة النقد الفلسطينية "البنك المركزي" على النحو الآتي: "بهدف الحفاظ على نظام مالي مستقر ومتين، وحرصاً من سلطة النقد على الحفاظ على أموال المواطنين، فإنها تحذر المواطنين من التعامل بما يسمى العملات الافتراضية بكافة أشكالها وخصوصاً البيتكوين؛ وذلك لما تحمله هذه العملات من مخاطر مرتفعة جداً كونها غير مضمونة من قبل أية جهة كانت، وهي عالية التذبذب الأمر الذي قد يلحق خسائر مالية فادحة بالمتعاملين بها، إضافة إلى أن كافة الجهات والأطراف التي تقدّم وتتعامل بهذه العملات غير خاضعة أو مرخصة من قبل أي جهة رقابية.

وعليه فإن سلطة النقد تدعو المواطنين لعدم التعامل بهذه العملات سواء بهدف الاستثمار أو الادخار أو التبادل التجاري أو غيرها من المعاملات المالية، وذلك حماية لهم من التعرض لأية خسائر أو مخاطر مالية".

^(٤٨) دار الإفتاء المصرية: فتوى حول "تداول عملة البيتكوين والتعامل بها"، الرقم المسلسل (٤٢٠٥)، صدرت الفتوى بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٧م.

عقوبة على المتعاملين بها مع توضيح كامل لمبررات الموقف المصري، من حيث مدى خطورة تداول هذه العملة على الموقف المالي لكل من الأفراد والاقتصاد المصري برمته.

بالإضافة إلى انقسام دول العالم سواء المتقدم أو النامي حول الاعتراف الرسمي بهذه العملة. فقد أعلنت كل من ألمانيا واليابان الاعتراف رسميًا بالبيتكوين كعملة رقمية، كما فرضت ألمانيا ضرائب على أرباح الشركات من الاتجار في البيتكوين، وسمحت كندا بتداول البيتكوين وإن كانت لم تعترف به رسميًا. أما إنجلترا فهي في طريقها إلى إصدار عملة رقمية مشفرة مرتبطة بالإسترليني، مما يعني قبولها لهذا النوع من العملات عمومًا.

الفرع الثاني

نماذج عربية في التعامل مع العملات الافتراضية

١-لبنان: حيث بدأت لبنان التحضير لإطلاق عملتها الرقمية، على أن تكون صادرة من البنك المركزي، وأن يكون استعمالها محلياً فقط، والهدف منها تسهيل أساليب الدفع وتفعيل التكنولوجيا المالية وتوفير الكلفة على المستهلك، وسيكون البنك المركزي في لبنان، مسؤولاً عن إصدار العملة الرقمية، ومشرفاً على تعاملاتها بين العملاء والبنوك العاملة في السوق المحلية.

٢-قطر: "آي-دينار I-DINAR: أطلقت الدوحة في وقت سابق منصتها الإلكترونية لتبادل العملات الرقمية المدفوعة، والتي تحمل اسم «آي دينار»، وذلك على هامش فعاليات مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي، ولا تعتبر منصة "آي-دينار I-DINAR" عملة رقمية فحسب، بل لها مقابل عيني حقيقي من الذهب، وعلى هذا النحو لا يعد رمز I-Dinar الرقمي شكلاً من أشكال محفظة الذهب الإلكترونية، لكن يمكن استخدامه كقاسم مشترك لتنفيذ وتسوية العديد من العمليات المالية وأعمال الصرف والتجارة.

الخاتمة

تناول البحث موضوعاً حيويًا أصبح حديث الساعة؛ العملات الافتراضية "المشفرة أو المُعمّاة"، وهو موضوع جد شائك ومعقد؛ أضحي محل أنظار وتعامل الكثيرين ممن وقعوا في حلم الحصول على الثروة بدون جهد أو مقومات.

وعلى الرغم من سطوع نجم هذه العملات في الأفق؛ فإن الحقيقة هي أن موضوعها ما زال بحاجة لأن يُكشف الستار عن كثير من أبعاده؛ وبخاصة بعدما لم يحل الغموض المحاط بهذه العملات من ذيوعها المستعر. وعليه فالوضع القائم أضحي ذا حاجة ماسة إلى تنظيم شاملٍ لكافة جوانب هذه العملات؛ من ذلك التنظيم الشرعي والتشريعي والمصرفي، مع الاعتراف بأن موضوع الدراسة لا يوفيه حقه لا بحث ولا حتى أبحاث، بعدما برحت تبعات هذه العملات قيد البحث والمراجعة.

وإذعائًا منا للشروط الشكلية للبحث؛ فقد سَعَيْتُ إلى معالجة مسألة العملات الافتراضية في جانبها القانوني، محاولًا تناول ما ارتأيت أن فكرته تصقل البحث وتؤصله بدون إسهابٍ أو إيجازٍ -وعساني أكون قد وفقت- يحدوني الأمل في أن يسهم البحث في حماية حقوق المتعاملين بهذه العملات ومن غُرر بهم، وكذا ردع المحتالين بإيجاد العقاب المناسب عبر تدخل الجهات المختصة. وبغض النظر كون الحكومات ذاتها ستُقر التعامل بهذه العملات أولًا، فإننا ندرك أن هذا شأن جلل يتعين أن يسبقه ضرورة تحريّ الدقة في ظل المخاطر المحيطة بهذه العملات؛ حتى وإن حملت هذه المخاطر نفسها بُعدًا إيجابيًا في بعض أحوالها.

وفي سبيل ذلك استُهل البحث بمقدمة اشتملت على إطلالة على موضوع الدراسة وأهميتها، ثم إشكاليات الدراسة وأهدافها، تبعها عرض لمنهجية الدراسة، وبيان حدودها التي رُسمت لها، ثم عرض المنهج الأنسب الذي سلكته، مُكللة ما سبق بتوضيح خطتها.

وقُسمت الدراسة بعد ذلك إلى مبحثين؛ أولهما: سعى ليضع اللبنة الأولى من لبنات البحث مبيّنًا ماهية العملات الافتراضية وطبيعتها القانونية، وكذا سبل التمييز بينها وبين العملات الأخرى، وتوضيح ما للعملات الافتراضية وما عليها، مع التطرق لآلية عملها؛ لتكون جل هذه المسائل نقطة انطلاق إلى فكرة البحث الأساسية التي ما كان لنا أن ندخل فيها دون هذه التوطئة.

واشتمل **ثانيهما**: على صُلب الموضوع؛ شارحًا مدى قانونية العملات الافتراضية من الناحيتين النظرية والواقعية، وموضحًا مدى تطبيق قواعد القانون على هذه العملات، ثم مبينًا أحدث مواقف دول العالم من العملات الافتراضية، كما لم يفت الدراسة تأكيد أهمية دور التعاون الدولي بخصوص العملات الافتراضية. وبعد أن وصلت بحمد الله ومنته- لهذه المرحلة، أُحمل إليه من أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

أولاً- أبرز نتائج الدراسة:

- من الممكن استخدام العملات الافتراضية بشكل إيجابي في ظل حاجة السوق لها، بشرط توفير غطاء قانوني يوفر حماية للمستثمرين، ويضمن عدم استخدامها في الجريمة بكل أشكالها؛ حيث أن هناك مشكلة سيولة في العالم أجمع، ويمكن أن تحل هذه العملات الإشكالية، خصوصًا أن هناك كثيرًا من الأشخاص لا يمكنهم استثمار المبالغ البسيطة، وهذا ما توفره عملية تداول العملات الرقمية.

- من بين أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه التصدي للإرهاب اعتماد التنظيمات الإرهابية على التقنيات التكنولوجية الحديثة، سواء في التسليح أو في استقطاب عناصر موالية جديدة أو حتى في عمليات التمويل والدعم، سواء ذلك الدعم الذي تحصل عليه التنظيمات من دول وجهات داعمة للإرهاب، أو ذلك الذي تجنيه بنفسها من خلال استغلال ثروات المناطق التي كانت تلك التنظيمات تسيطر عليها، وكذا عمليات غسيل الأموال بالتواطؤ مع دول وجهات صاحبة مصلحة تُسهل تلك العمليات.

- العملات الافتراضية تمثل ممرًا خلفيًا لتمويل الإرهاب بعيدًا عن أعين الرقابة ورصد التدفقات المالية عبر البنوك المركزية والجهات ذات الصلة، وعلى رغم ما تتمتع به تلك العملات من مزايا باعتبارها إحدى منصات التمويل الحديثة التي يمكن توظيفها بصورة إيجابية؛ إلا أن عدم خضوعها لرقابة حقيقية يجعلها فرصة أمام التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة للإرهاب كأداة تمويلية جديدة.

- ثمة العديد من الشواهد المرتبطة باستخدام وتوظيف العملات الافتراضية في دعم وتمويل الإرهاب، تدفع إلى دق ناقوس الخطر بشأن مخاطر تداول تلك العملات في إطار بعيد عن الرقابة على رغم ما تتمتع به من مزايا مختلفة، والعملات الافتراضية تعد من العملات التي يصعب تتبع قيودها ومعرفة الممولين والممولين بها، كما أنها

لا تخضع لرقابة البنوك المركزية ومعايير ومتطلبات إصدار وتداول العملات التقليدية؛ لذا يمكن القول إنها إحدى أدوات «التمويل القذر» الذي يسعى طرفا العلاقة إلى إخفائها عن الجهات الرقابية وإخفاء كل من له علاقة بها، وربما يكون هذا الأمر من مسببات ازدهارها عالمياً.

- الخطورة في العملات الرقمية تكمن في كونها عملات لا تمارس البنوك المركزية أية رقابة عليها، وبالتالي عملية تمويل الإرهاب وغسيل الأموال وأية أنشطة مشبوهة وغير شرعية يُمكن أن تتم من خلالها، على أساس عدم وجود رقابة عليها، وبالتالي يتم استخدامها في أية تجارة غير مشروعة.

- ضعف البنية التحتية لهذه النقود مما عرضها لتقلبات حادة في أسعارها عند أدنى المواقف والأحداث الاقتصادية.

- أن عدم وجود جهة مركزية تنظم عمليات إصدارها وتدعمها وتحميها عند الأزمات ساهم في زيادة التذبذبات في أسعار صرفها.

- أن التصدي والمنع للعملات الافتراضية لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة حيث من المتوقع أن تنتشر هذه العملات بصورة كبيرة في المستقبل.

ثانياً- التوصيات:

- يتعين توسيع نطاق القوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل منصات التعامل بالعملات الافتراضية.

- يتعين على المستوى الإجمالي تدخل السلطات المصرفية والمالية المعنية، قصد إقرار نظام لمنح التراخيص المتعلقة بمنصات تداول العملات الافتراضية، مما من شأنه أن يسمح باعتماد نظام للرقابة المسبقة.

- خلق آلية وطنية لتتبع العملات الافتراضية داخلياً ودولياً، وينبغي اتخاذ عدد من التدابير الاستباقية والإجراءات الاحترازية للحد من التبعات السلبية لاستخدام العملات الافتراضية، خاصة البيتكوين، ومنع توظيف الجماعات والمنظمات الإرهابية للميزات النسبية التي توفرها هذه العملات. ومن بين تلك الإجراءات:

- على الدولة ايجاد التشريعات اللازمة لتنظيم التعامل بالعملات الافتراضية، ووضع القوانين التي تساهم في تجريم مرتكبي الجرائم المتعلقة بهذه العملات.

- العمل على وضع تشريعات وضوابط قانونية تنظم عملية تداولها، لحفظ حقوق المتعاملين بها.

- إجراء العديد من الدراسات الفنية للتوصل إلى قرارٍ مبني على أسسٍ علمية سليمة، ويتواءم مع المتغيرات العالمية، وذلك في ضوء ما تم طرحه من عدم الإجماع الدولي على مدى أمان أو خطورة التعامل في مثل هذه العملات.
- حث الجهات المصرفية على توفير معلومات كافية عن آليات الاستثمار في العملات الرقمية وإيجابياتها ومخاطرها.
- تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المواقع المروجة لتلك العملات، ووسائل التواصل الاجتماعي، دون التأكد من ترخيصها، وتوخي الحذر في التعامل بتلك العملات قبل معرفة مصادرها، أو استخدامها في أعمال غير مشروعة.
- توفير برامج تدريبية وورش عمل متخصصة للطواقم العاملة في المؤسسات الأمنية والمدنية ذات الاختصاص حول كيفية التعامل مع الجرائم التي تنتج عن استخدام العملات الافتراضية.
- دراسة الاتفاقيات والقرارات الدولية والاقليمية فيما يتعلق بمكافحة جريمة تمويل الإرهاب وتوصيات فريق العمل المالي الدولي " Financial Action Task Force (FATF)" وتوجيهات الاتحاد الأوروبي^(٤٩) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق

(٤٩) صدر قرار الاتحاد الأوروبي الخامس لمكافحة غسيل الأموال وأصبح ساريًا يوم ٩ يوليو، حسبما ورد في تقرير كوينتيليغراف ألمانيا يوم ١٠ يوليو. وستضع التدابير ضمن التوجيه إطارًا قانونيًا جديدًا للمراقبين الماليين الأوروبيين لتنظيم العملات الرقمية من أجل الحماية من غسيل الأموال وتمويل الإرهابيين. فإن القواعد الجديدة تسن شروط الشفافية الأكثر صرامة الموجهة نحو استخدام "المدفوعات مجهولة الهوية من خلال البطاقات مسبقة الدفع" و "منصات صرف العملات الافتراضية" لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. حيث ذكرت المفوضية الأوروبية ما يلي: "يزيد التوجيه الخامس لمكافحة غسيل الأموال من التعاون وتبادل المعلومات بين مكافحة غسل الأموال (AML) والمشرفين الحذرين، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي". كما تكتب المفوضية أنه من أجل ضمان الحماية المناسبة ضد الاستخدام المحتمل غير المشروع للعملات الرقمية، ينبغي أن تكون السلطات المختصة قادرة على مراقبة كيفية استخدامها: "لأغراض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML /CFT)، ينبغي أن تكون السلطات المختصة قادرة، من خلال الكيانات الملزمة، على مراقبة استخدام العملات الافتراضية". ومن أجل أن يتمكن المنظمون من مراقبة العملات الافتراضية بشكل فعال، تقول اللجنة أنه ينبغي أن يكون المنظمون قادرين على ربط عناوين العملات مع المالكين، ويجب أن يشكلوا آلية للإبلاغ الذاتي:

الأوسط وشمال أفريقيا " Middle East & North Africa Financial Action Task Force":

- إخضاع العملات الافتراضية إلى رقابة البنوك المركزية كأحدى منصات التمويل، ووضع محاذير واضحة وضوابط لعدم استغلالها في تمويل الإرهاب، بحيث يتم منح تراخيص للمتعاملين بها تحت رقابة البنوك المركزية.
- إصدار عملة وطنية رقمية مشفرة باستخدام تقنية «بلوك تشين»، وتشكيل لجنة وطنية عليا لتطوير القوانين والتشريعات، ووضع إطار قانوني لتنظيم تداول هذه العملات وفق استراتيجية وطنية للتعاملات الرقمية، وتعديل قوانين غسل الأموال ومكافحة الإرهاب بإدراج مواد تمنع استخدام العملات الرقمية في تمويل هذه الجرائم أو توفير غطاء لها.
- ضرورة وجود تنسيق وتعاون نقدي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بهذه النقود.
- العمل على صياغة قوانين تضبط إصدار هذه النقود وآليات تداولها على المستوى الدولي.
- سرعة قيام سلطة النقد بإصدار توجيهات إرشادية توعوية تبين مخاطر هذه العملات، مع إصدار تعليمات إلزامية تمنع تداول هذه العملات على المستوى المحلي، لحين الوصول لضوابط دولية بشأنها.

"لمكافحة المخاطر المتعلقة بعدم الكشف عن الهوية، ينبغي أن تكون وحدات الاستخبارات المالية الوطنية (FIUs) قادرة على الحصول على معلومات تسمح لها بربط عناوين العملات الافتراضية بهوية مالك العملة الافتراضية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة تقييم إمكانية السماح للمستخدمين بالكشف عن أنفسهم للسلطات المعنية على أساس طوعي".

مع ذلك، سيتم استبعاد ما يسمى "العملات المحلية"، التي تستخدم فقط إلى حدٍ محدود (مثلاً داخل مدينة أو منطقة) أو من قبل عدد قليل فقط من المستخدمين، من التصنيف كعملات افتراضية بموجب التوجيه الجديد. كما قدمت مفوضية الاتحاد الأوروبي ملخصاً للتوجيه الجديد في تقرير رسمي نشر بشكل منفصل.

مع تصاعد التوجيه الجديد، لدى الدول الأعضاء الآن ١٨ شهراً لاعتماد التشريع الجديد لقوانينها الوطنية الخاصة. وكانت المجموعة المكونة من ٢٨ عضواً قد وافقت على شروط التوجيه الجديد في أبريل من هذا العام.

المراجع

أولاً- الكتب:

- (١) د. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨م.
- (٢) د. نسرین عبد الحمید نبیه، الجانب الإلكتروني للقانون التجاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

ثانياً- الرسائل العلمية:

- (١) عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي: التنظيم القانوني للعمليات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م.

ثالثاً- الأبحاث العلمية:

- (١) د. أحمد إبراهيم دهشان، العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.
- (٢) د. أحمد معبوط، الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.
- (٣) د. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية بين الشريعة والواقع، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد

والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(٤) د. بلال محمد: العملات الافتراضية في التشريع الجزائري... الواقع والآفاق، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(٥) د. جمال عبد العزيز عمر العثمان: الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف التشريعي منها، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(٦) د. حكوم السنية، د. بأحمد ربيع، مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البتكوين أنموذجاً) دراسة شرعية اقتصادية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(٧) د. لمياء محمد رسلان: مالية العملات الافتراضية وآثارها الشرعية" حالة البتكوين أنموذجاً"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(٨) د. طارق محمد السقا، بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الشارقة بعنوان "العمّلات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(٩) د. عبد العزيز شويش عبد الحميد، د. إبراهيم محمد أحمد، أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العمّلات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(١٠) د. علي أحمد المهداوي، د. إسماعيل كاظم العيساوي، أبعاد العملة الافتراضية، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العمّلات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(١١) د. عويسي أمين، د. معتوق جمال، د. العيفة عبد الحق، مستقبل النقود في العالم الإسلامي "الدينار الإسلامي المشفر"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العمّلات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦ - ١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(١٢) د. كمال النيص: دور العملات الافتراضية في تمويل الارهاب، بحث مقدم للندوة العلمية حول "العملات الافتراضية وسيلة لتمويل الارهاب"، والتي نظمها معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، رام الله - فلسطين، ٢٠١٩م.

(١٣) د. محمد الهادي المكنوزي، صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية "دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي والاوروبي"، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العمّلات

الاقتصادية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(١٤) د. محمد ربيع محمد صابر الحافي، العملات الرقمية بين الشريعة والواقع، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(١٥) د. محمد مطلق محمد عساف: "من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية بعنوان "الصيرفة الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول"، نابلس، فلسطين، ٢٠١٨م.

(١٦) د. محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ٢٠٠٣م.

(١٧) د. نصر الدين أحمد محمد سراج، محددات الإفصاح عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

(١٨) د. هايدي عيسى حسن علي حسن، الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل، بحث مقدم لـ المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان "العملات الافتراضية في الميزان"، والتي نظمتها جامعة الشارقة، مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة: من ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩م، إصدارات جامعة الشارقة، ٢٠١٩م.

رابعاً- الدوريات:

- ١) د. أكرم عبد الرزاق جاسم المشهداني: العملات الافتراضية، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد (٢٦)، العدد الأول، ٢٠١٨م.
- ٢) د. سلوى محمود أبو ضيف أحمد: النقود الالكترونية وأثرها على المعاملات المالية، دراسة فقهية واقتصادية، المجلة العلمية لجامعة ٦ أكتوبر، مجلد(٤)، العدد(١)، الصفحات (٨٣-٩١)، ٢٠١٧م.
- ٣) د. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز البحوث: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، يناير، ٢٠١٧م.

• المراجع الأجنبية:

- 1) European Central Bank (1998), "Report on electronic money". Frankfurt, Germany, August.
- 2) European Commission "proposal for European parliament and council Directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money institution" Brussels, 1998, COM (98)727.
- 3) Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim, Cynthia Dion-Schwarz National Security Implications of Virtual Currency: Examining the Potential for Non-state Actor Deployment, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2015.